

## إطار مقترح لاعتماد رقابة جودة المراجعة بالجزائر في ظل المعيار الدولي لرقابة الجودة 1

دراسة تحليلية من وجهة نظر المراجعين الخارجيين والجهات المستفيدة من خدماتهم

## Proposed framework for the adoption of audit quality control in Algeria under the International Standard of Quality Control 1 - Analysis from the point of view of external auditors and beneficiaries of their services in Algeria

فاتح سردوك<sup>1</sup>، خليدة عايي<sup>2</sup>، ابتسام علي حسين<sup>3</sup> Fateh Serdouk , Khalida Abi, Ibtissam Ali Hussein<sup>1</sup> جامعة الوادي، serdouk-fateh@univ-eloued.dz<sup>2</sup> جامعة الوادي، abi-khalida@univ-eloued.dz<sup>3</sup> الجامعة التقنية الوسطى – العراق، dribtissamaliazaaoui@gmail.com

تاريخ النشر: 2020/12/ 31

تاريخ القبول: 2020/12/ 17

تاريخ الاستلام: 2020/11/ 23

**ملخص:** تهدف هذه الدراسة الى تحليل القابلية لاعتماد سياسات وإجراءات رقابة الجودة لخدمات مكاتب المراجعة الخارجية بالجزائر، ودورها في تحقيق الرقابة النوعية بمكاتب المراجعة وضمان جودة خدماتها، في ظل سياسات وإجراءات مقترحة ومستنبطة أساسا من محتوى المعيار الدولي لرقابة الجودة الأول (ISQC1)، حيث تم اختبار هذه القابلية من خلال استبيان من وجهة نظر المراجعين الخارجيين وكذلك جميع الفئات المستفيدة من خدماتهم. وخلصت الدراسة الى وجود قابلية لدى طرفي الدراسة لاعتماد سياسات وإجراءات رقابة جودة المراجعة بالجزائر، في ظل الإطار المقترح من الباحثين، بالتوافق مع محتوى المعيار الدولي لرقابة الجودة 1 (ISQC1)، مع الإشارة الى ان مستويات القبول كانت اعلى لدى المستفيدين من خدمات المراجعة، منه لدى المراجعين.

**كلمات مفتاحية:** المراجعة، رقابة الجودة للمراجعة، المعايير الدولية لرقابة الجودة. المعيار الدولي لرقابة الجودة الأول 1.

تصنيف JEL: M42، M48

**Abstract:** This study aims to analyze the susceptibility to adopt quality control policies and procedures for the services of external audit offices in Algeria, and their role in achieving quality control in audit offices and ensuring the quality of their services, in light of proposed policies and procedures derived mainly from the content of the international standard of quality control 1 (ISQC1), Moreover, the susceptibility has been tested through a questionnaire from the point view of the external auditors as well as all the groups benefiting from their services. The study concluded that the two parties to the study have the ability to adopt audit quality control policies and procedures in Algeria, in light of the framework proposed by researchers, in line with the content of the International Standard of Quality Control 1 (ISQC1), noting that the levels of acceptance were higher among the beneficiaries of audit services than for auditors.

**Keywords:** Audit, Auditing quality control, International standards for quality control. International standard for quality control 1.

**Jel Classification Codes :** M48, M42

**Résumé :** Cette étude vise à analyser la susceptibilité d'adoption des politiques et procédures du contrôle qualité pour les services des bureaux d'audit externe en Algérie, et leur rôle dans la réalisation du contrôle qualité dans les bureaux d'audit et la garantie de la qualité de leurs services, à la lumière des politiques et procédures proposées, principalement à partir du contenu du norme internationale de contrôle qualité 1 (ISQC1), en plus la susceptibilité a été testée à travers un questionnaire du point de vue des auditeurs externes ainsi que de tous les groupes bénéficiant de leurs services. L'étude a conclu que les deux parties de l'étude ont la susceptibilité d'adopter des politiques et des procédures du contrôle de la qualité d'audit en Algérie, à la lumière du cadre proposé par les chercheurs, et conformément au contenu du Standard international de contrôle qualité 1 (ISQC1), Notant que les niveaux d'acceptation étaient plus élevés chez les bénéficiaires des services d'audit que chez les auditeurs.

**Mots-clés:** Audit, Contrôle qualité d'audit, Normes internationales de contrôle qualité.

**Codes de classification de Jel: :** M48, M42

المؤلف المرسل: ابتسام علي حسين، الإيميل: [dribtissamaliazaaoui@gmail.com](mailto:dribtissamaliazaaoui@gmail.com)

## 1. مقدمة

لقد تعرضت مهنة المراجعة الخارجية للحسابات خلال العقدین الاخيرین الى جملة من الاتهامات والشكوك في جوده خدماتها خاصة في ظل انهيار كبريات الشركات العالمية والفسل المالي لها، حيث كانت دائما اصابع الاتهام توجه الى المراجعة بفسلها في التقرير عن صحة مصداقيه القوائم المالية وتمثيل الوضعية الحقيقية للمنشأة ونتائج اعمالها وكذلك الفسل في التقرير عن استمراريه نشاط المنشأة للمجتمع المالي، ونظرا للدور الكبير الذي تلعبه المراجعة الخارجية الحسابات في دعم عجله الاقتصاد والتنمية لمختلف الدول، من حيث ضمان قاعدة بيانات ذات مصداقية معتمدة في اتخاذ مختلف القرارات على المستوى الجزئي والقطاعي بالاقتصاد. وفي هذا الإطار تم التركيز خلال الفترة الأخيرة على اعتماد سياسات وإجراءات للرقابة الجودة لخدمات مكاتب وشركات المراجعة، واسترجاع مكانتها ومصداقيتها، حيث سعت عدة دول الى اعتماد معايير مهنية لرقابة جودة المراجعة، بالتوافق مع المعايير الدولية المعتمدة. وحيث ان الجزائر لم تكن بمنأى عن الازمات التي تتعرض لها كبريات الشركات العالمية خلال العقدین الاخيرین، حيث وجه التحليل لأسباب هذه الازمات الى تدني جودة خدمات المراجعة الخارجية للحسابات، بل وأكثر من ذلك فقد وجهت دوما اصابع الاتهام الى المراجعة الخارجية للحسابات وفسلها في التقرير عن صحة ومصداقية القوائم المالية. و حيث شهدت الجزائر فضيحتين للفساد المالي منذ جانفي 2010م والذين اطلقا عليهما فضيحة سوناطراك واحد واثنين، والتي مست شركة سوناطراك، والتي تمثل 97٪ من إجمالي صادرات البلاد، ومورد مهم للطاقة بأوروبا، وارجع هذا الفسل إلى وجود ثغرات تنظيمية في منح الصفقات. (Entelis & Lowi, 2012) ، ووجهت فيها الاتهامات الى مهنة مراجعة الحسابات من حيث تدني جودة خدماتها وغياب الرقابة على جودة أداء مراجعي الحسابات بالجزائر. (BBC, 2013)

فأصبح من الضروري النظر الى مهنة مراجعة الحسابات في الجزائر من حيث تطويرها وإعادة الاعتبار لمكانتها، من خلال تحليل مستوى جودة أدائها، ليس فقط في إطار القوانين والتشريعات والمعايير المهنية التي تحكمها، ولكن كذلك في ضوء المعايير الدولية لرقابة الجودة، وهذا في ظل غياب إطار متكامل لرقابة جودة المراجعة في التشريعات الجزائرية او المعايير المهنية للمراجعة الخارجية في إصداراتها الأخيرة. كما يجب التركيز على تحقيق جودة اعمال المراجعة الخارجية في مستوياتها المقبولة، وهذا ما تحدده المعايير الدولية لرقابة الجودة من سياسات وإجراءات، في ظل غياب معايير وطنية لرقابة الجودة للمراجعة الخارجية، حيث أنه وفي ظل بحثنا، فان المعايير الجزائرية للمراجعة والصادرة حتى تاريخ الدراسة لم تعتمد معيارا للرقابة على الجودة على مستوى مكاتب وشركات المراجعة.

### إشكالية الدراسة:

ان اعتماد رقابة الجودة للمراجعة المراجعة، يعتبر مطلبا أساسيا لتحقيق الرقابة النوعية بمكاتب وشركات المراجعة، وهذا بالتوافق مع السياسات والإجراءات المعتمدة بالمعايير الدولية لرقابة الجودة، والذي تعبر عن المستويات المثلى لأداء خدمات المراجعة، والتي نقترحها من خلال هذه الإشكالية كإطار مقترح لتفعيل الرقابة على جودة خدمات مكاتب وشركات المراجعة بالجزائر في سياق المعيار الدولي لرقابة الجودة 1. وبالتالي فان السؤال الرئيسي لهذه الدراسة يمكن صياغته على النحو التالي:

إلى أي مدى يمكن اعتماد سياسات وإجراءات رقابة الجودة بمكاتب وشركات المراجعة بالجزائر في سياق المعيار

الدولي لرقابة الجودة 1، وهذا من وجهة نظر المراجعين والجهات المستفيدة من خدماتهم؟

وللإجابة على التساؤل فقد تم طرح الفرضيات الفرعية التالية:

- لا توجد اختلافات ذات دلالة إحصائية بين آراء المراجعين الخارجيين والجهات المستفيدة من خدماتهم حول دور سياسات واجراءات متطلبات السلوك الأخلاقي في دعم رقابة الجودة بمكاتب وشركات المراجعة بالجزائر

- لا توجد اختلافات ذات دلالة إحصائية بين آراء المراجعين الخارجيين والجهات المستفيدة من خدماتهم حول دور سياسات وإجراءات قبول واستمرار العلاقات مع العملاء في دعم رقابة الجودة بمكاتب وشركات المراجعة بالجزائر
  - لا توجد اختلافات ذات دلالة إحصائية بين آراء المراجعين الخارجيين والجهات المستفيدة من خدماتهم حول دور سياسات وإجراءات الموارد البشرية في دعم رقابة الجودة بمكاتب وشركات المراجعة بالجزائر
  - لا توجد اختلافات ذات دلالة إحصائية بين آراء المراجعين الخارجيين والجهات المستفيدة من خدماتهم حول دور سياسات وإجراءات مراقبة ومراجعة سياسات وإجراءات الشركة المتعلقة برقابة الجودة في دعم رقابة الجودة بمكاتب وشركات المراجعة بالجزائر
- وسيتم تقسيم هذه الدراسة الى المحاور التالية:

- رقابة الجودة للمراجعة في ظل المعايير الدولية للتدقيق.

- سياسات وإجراءات رقابة جودة المراجعة في ظل المعيار الدولي لرقابة الجودة 1 (ISQC1).

- دراسة حالة لعينة من المراجعين الخارجيين والجهات المستفيدة من خدماتهم بالجزائر.

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة الى قياس مدى قابلية اعتماد سياسات وإجراءات رقابة الجودة لأعمال مكاتب وشركات المراجعة الخارجية للحسابات بالجزائر، وهذا في سياق إطار مقترح مستنبط أساسا من سياسات وإجراءات رقابة الجودة من المعيار الدولي لرقابة الجودة 1، حيث سيتم اختبار هذه القابلية من وجهة نظر المراجعين الخارجيين باعتبارهم الجهة المعنية باعتماد وتطبيق هذه السياسات والإجراءات، وكذلك من وجهة نظر جميع الفئات المستفيدة من خدمات المراجعة الخارجية. أهمية الدراسة: تكمن أهمية الدراسة، في اختبار مدى قابلية المجتمع المالي بالجزائر بمختلف مكوناته المرتبطة بخدمات المراجعة الخارجية وجودتها، وهذا من حيث اعتماد سياسات وإجراءات رقابة الجودة للمعيار الدولي لرقابة الجودة 1، خاصة في ظل غياب معايير وطنية لرقابة الجودة بالجزائر، او أي اعتماد لمعايير دولية في مجال رقابة جودة خدمات المراجعة على مستوى مكاتب وشركات المراجعة.

2- رقابة الجودة للمراجعة في ظل المعايير الدولية للتدقيق.

لقد اهتمت العديد من المنظمات والجمعيات المهنية في كافة أنحاء العالم بموضوع مراقبة جودة الأداء في شركات ومكاتب المحاسبة والمراجعة، والعمل على تحسين مستوى الأداء المهني لهذه الشركات ومكاتب المراجعة وبما يخدم جميع الأطراف ذات المصلحة، كذلك فرضت بعض هذه الهيئات المهنية على أعضائها مجموعة من المعايير المهنية وقواعد وآداب وسلوكيات المهنة لكي يتم تنفيذ عمل المراجعة والمحاسبة وفقاً لأعلى معايير الجودة. وسيتم التطرق إلى سياسات وإجراءات لرقابة الجودة لأهم الهيئات المهنية عالمياً. كالمعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA)، والاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC).

1-2-معايير رقابة الجودة للمعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA)

قام المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين سنة 1978م بتشكيل لجنة معايير رقابة الجودة، وصدر عنها أول برنامج لمعايير الرقابة على الأداء المهني، من خلال نشرة معايير رقابة الجودة الأولى (SQCS1) سنة 1979 م. (Miller, 1999).

والذي تضمن تسعة عناصر لإجراءات وسياسات نظام رقابة الجودة كما يلي: (Schmutte & Thieling, 2010)

- الاستقلال. - قبول العملاء الجدد واستمرار العلاقة مع العملاء الحاليين. - التوظيف.

- تنمية القدرات المهنية. الترقية الوظيفية. - تخصيص المراجعين على المهام.

- الإشراف. - التشاور. - الفحص الدوري لبرنامج الرقابة على جودة الأداء.

كما أصدر المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين، بعدها جملة من التحديثات والتعديلات على معايير رقابة الجودة من حيث متطلبات التطبيق، نشرة معايير رقابة الجودة السابعة (SQCS7)، والتي تسمى نظام رقابة الجودة للشركات، في أكتوبر 2007م، والساري المفعول منذ 2009/01/01م (Georgiades, 2009)، والذي تضمن ستة عناصر لإجراءات وسياسات نظام رقابة الجودة كما يلي: (Schmutte & Thieling, 2010)

- مسؤوليات القيادة المتعلقة بالجودة في الشركة. - متطلبات السلوك الأخلاقي ذات العلاقة. - القبول والاستمرار مع العملاء والتعاقدات الجديدة. - الموارد البشرية. - أداء وتنفيذ عملية المراجعة. - الرقابة والمتابعة. كما تم تعويض نشرة معايير رقابة الجودة السابعة (SQCS7) سنة 2010 بنشرة معايير رقابة الجودة الثامنة (SQCS8)، (Georgiades, 2011) والتي تؤكد على ادراك أهمية وقيمة الثقافة الداخلية الموجهة نحو الجودة، ووفقا لنص هذا المعيار في آخر إصداراته، فإنه يتطلب من قيادة الشركة تحمل المسؤولية النهائية عن نظام الشركة لمراقبة الجودة، ويتطلب من الشركات وضع سياسات وإجراءات لتوفير ضمان معقول بأن الشركة وموظفيها يمثلون للأحكام ذات الصلة بالمتطلبات الأخلاقية، كما يوفر المعيار توجيهات وإرشادات مفصلة حول السياسات والإجراءات ذات الصلة بالموارد البشرية ويتطلب من الشركات وضع سياسات وإجراءات لمعالجة وحل الاختلافات في الرأي داخل فريق الارتباط.

## 2-2-المعيار الدولي لرقابة الجودة 1 الصادر عن الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC).

تم اعتماد معيار رقابة الجودة الأول، ضمن دليل المعايير الدولية لممارسة أعمال التدقيق والتأكيد وقواعد أخلاقيات المهنة، للاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC)، الصادر سنة 2005م. (IAASB, 2010; IFAC, 2010) كما شمله مشروع تطوير معايير المراجعة وتحديثها، والذي دام لمدة ثمانية عشر شهرا، وأعلن عنه في مارس من سنة 2009م. (Georgiades, 2009; IAASB, 2010; Saha & Roy, 2016) حيث يتناول هذا المعيار مسؤوليات الشركة المتعلقة بنظام رقابة الجودة لديها على عمليات تدقيق ومراجعة البيانات المالية وعمليات التأكيد الأخرى والخدمات ذات العلاقة، ويوضح أن هدف الشركة هو إيجاد نظام لرقابة الجودة والالتزام به للتأكيد المعقول فيما يخص امتثال الشركة وموظفيها للمعايير المهنية والمتطلبات القانونية والتنظيمية المعتمدة.

كما يتطلب هذا المعيار من الشركات إنشاء نظام لمراقبة الجودة يوفر تأكيدات بأن الشركة وموظفيها يمثلون للمتطلبات القانونية والمعايير المهنية في مجالات مثل الأخلاق وتناوب الشركاء وقبول علاقات العملاء ومراقبة جودة المشاركة والمراقبة. كما يتضمن المعيار المبادئ والإجراءات الأساسية المتعلقة بالقيادة والمسؤوليات داخل الشركة. سيتحمل الرئيس التنفيذي للشركة المسؤولية النهائية عن نظام مراقبة الجودة. (Cheney, 2003; Harrison, 2011)

كما وضع المعيار الدولي ((ISQC1) معيار رقابة الجودة الأول)، مكونات نظام رقابة الجودة من سياسات مصممة لتحقيق الهدف من نظام رقابة الجودة والإجراءات اللازمة لتطبيق ومراقبة الامتثال لهذه السياسات، من خلال المحاور التالية: (Agarwal, 2010)

- التطبيق والامتثال للمتطلبات ذات العلاقة. - عناصر نظام الرقابة النوعية. - توثيق نظام الرقابة النوعية

حيث يشير التطبيق والامتثال للمتطلبات ذات العلاقة، الى أنه ينبغي أن يملك موظفو الشركة المسؤولين عن وضع نظام لرقابة الجودة في الشركة والالتزام به فهما لنص هذا المعيار كاملا، والتطبيق والمادة التوضيحية، وذلك لفهم الهدف منه وتطبيق متطلباته بالشكل الملائم.

كما يوضح المعيار (ISQC1) عناصر نظام رقابة الجودة، التي يجب أن تعتمد عليها الشركة وتلتزم بها، والذي يتضمن سياسات وإجراءات تتناول كل من العناصر التالية: (Saha & Roy, 2016)

- مسؤوليات القيادة المتعلقة بالجودة في الشركة.
- متطلبات السلوك الأخلاقي ذات العلاقة.
- قبول واستمرار العلاقات مع العملاء.
- الموارد البشرية.
- أداء العملية (التنفيذ).
- المراقبة.
- التوثيق.

### 3- سياسات وإجراءات رقابة جودة المراجعة في ظل المعيار الدولي لرقابة الجودة الأول ((ISQC1))

يتضمن نظام رقابة الجودة الإبلاغ عن سياسات وإجراءات رقابة الجودة إلى موظفي الشركة، والشرح التفصيلي لسياسات وإجراءات رقابة الجودة والأهداف المصممة ليتم تحقيقها، والرسالة التي تتلخص في تحمل كل فرد مسؤولية شخصية عن الجودة ومن المتوقع منه الامتثال لهذه السياسات والإجراءات. كما يؤكد المعيار على تشجيع موظفي الشركة على الإبلاغ عن وجهات نظرهم أو مساور قلقهم، فيما يخص المسائل المتعلقة برقابة الجودة على أهمية الحصول على التغذية العكسية، حول نظام رقابة الجودة في الشركة.

يوضح المعيار (ISQC1) عناصر نظام رقابة الجودة، التي يجب أن تعتمد عليها الشركة وتلتزم بها، والذي يتضمن سياسات وإجراءات تتناول كل من العناصر التالية: (Saha & Roy, 2016)

- مسؤوليات القيادة المتعلقة بالجودة في الشركة.
- متطلبات السلوك الأخلاقي ذات العلاقة.
- قبول واستمرار العلاقات مع العملاء.
- الموارد البشرية.
- أداء العملية (التنفيذ).
- المراقبة.
- التوثيق.

والشكل رقم (01) يوضح مختلف عناصر نظام رقابة الجودة للمراجعة من سياسات وإجراءات مرتبطة بكل عنصر من هذا النظام، في سياق المعيار الدولي لرقابة الجودة 1، والتي تم اعتمادها أساسا في بناء النموذج المقترح لرقابة جودة المراجعة لهذه الدراسة.

الشكل رقم (01) مختلف عناصر نظام رقابة الجودة للمراجعة في سياق المعيار الدولي لرقابة الجودة 1



المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على (IAASB, 2014; IFAC, 2018; Saha & Roy, 2016)

لقد حدد دليل بيانات التدقيق التأكيد والسلوك الأخلاقي الدولية، الصادر عن الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC)،

متطلبات السلوك الأخلاقي، كما تم التأكيد عليها في هذا المعيار كما يلي: (IFAC, 2008)

- النزاهة. - الموضوعية. - الكفاءة المهنية والعناية الواجبة. - السرية. - السلوك المهني.

حيث ينبغي أن تضع الشركة سياسات وإجراءات حول استمرار عملية معينة والعلاقة مع العميل، تتناول فيها الظروف التي تحصل فيها الشركة على معلومات كانت ستؤدي إلى رفضها للعملية لو أن هذه المعلومات كانت متوفرة في وقت أقرب. وتتضمن هذه السياسات والإجراءات اعتبار ما يلي: (IFAC, 2018) (Agarwal, 2010)

- المسؤوليات المهنية والقانونية التي تنطبق على الظروف، بما في ذلك ما إذا كان هناك متطلب يقتضي من الشركة الإبلاغ إلى الشخص أو الأشخاص الذين قاموا بالتعيين، أو السلطات التنظيمية.
- احتمالية الانسحاب من العملية أو من العملية والعلاقة مع العميل بصفة كلية.
- وحدد المعيار إجراءات الشركة المتعلقة بالموارد البشرية، بمجمل العناصر والمتطلبات التي تتضمن قضايا الموظفين في ظل نظام رقابة الجودة كما يلي: (Saha & Roy, 2016) - التوظيف. - تقييم الأداء. - القدرات، والمدة. - الكفاءة - التطور الوظيفي. - الترقية. - التعويض. - تقدير احتياجات الموظفين.

حيث يركز هذا المعيار بالنسبة للموارد البشرية، على كفاءة المراجع وفعاليتيه، باعتبارها من أهم محددات جودة المراجعة وجودة أداء المراجع، إضافة إلى الاستقلالية. حيث ركز المعيار على دور توفير الكفاءة واستمراريتها لجودة الأداء.

1-3- وثائق نظام رقابة الجودة: ينبغي أن تضع الشركة سياسات وإجراءات تتطلب وثائق مناسبة توفر دليلا على عمل كل عنصر من عناصر نظام رقابة الجودة لديها، والاحتفاظ بالوثائق لفترة من الزمن تكفي للسماح للمكلفين بالمراقبة بتقييم امتثال الشركة لنظام رقابة الجودة، أو الاحتفاظ بها لفترة أطول إذا اقتضى ذلك قانون أو نظام معين. كما يجب أن تضع الشركة سياسات وإجراءات تقتضي توثيق الشكاوى والادعاءات وإجراءات الاستجابة لها. يعد شكل ومحتوى الوثائق التي تؤكد على تشغيل كل عنصر من عناصر نظام رقابة الجودة مسألة حكم، ويعتمد على حجم الشركة وعدد المكاتب وطبيعة وتعقيد ممارسة وتنظيم الشركة.

#### 4- رقابة جودة المراجعة في الجزائر

وفي ظل بحثنا حسب حدود علم الباحثين، فإن المعايير الجزائرية للمراجعة والصادرة حتى تاريخ الدراسة لم تعتمد معيارا للرقابة على الجودة على مستوى مكاتب وشركات المراجعة، بل أوكلت هذه المهمة الى لجان ضمن الهيئات المهنية للمراجعة، (Baraka, Benikhlef, & Kasmi, 2018) ، وحاليا تندرج مهمة رقابة الجودة للمراجعة من خلال القانون 10-01 لتنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة بالجزائر، والذي أدرج هيئة متساوية الأعضاء للأشراف على رقابة جودة خدمات المراجعين تحت اشراف المجلس الوطني للمحاسبة، والذي هو تحت اشراف ووصاية وزارة المالية، واوكلت لها جملة من المهام الرقابية من خلال النقاط التالية:

- إعداد طرق العمل في مجال نوعية الخدمات.
- إبداء الآراء واقتراح مشاريع النصوص التنظيمية في مجال النوعية.
- ضمان جودة المراجعة الموكلة للمهنيين.
- إعداد معايير تتضمن كفاءات تنظيم المكاتب وتسييرها.
- إعداد التدابير التي تسمح بضمان مراقبة جودة خدمات المكاتب.
- ضمان متابعة مدى احترام قواعد الاستقلالية والأخلاقيات.
- إعداد قائمة المراقبين المختارين من بين المهنيين من أجل ضمان مهام مراقبة الجودة.

- تنظيم ملتقيات حول النوعية التقنية للأشغال والأخلاقيات والتصرفات التي يجب على المهنيين التحلي بها في مجال الاستشارة والعلاقات مع الزبائن.

ويرى جملة من الباحثين أنه في ظل غياب معايير لرقابة الجودة للمراجعة بالجزائر فإن جودة المراجعة يحكمها التعليمات المهنية لأخلاقيات وضممان الاستقلالية. وفي هذا المجال أشار جملة من الباحثين الى أن مهام رقابة الجودة للمراجعة اقتصر على في التركيز على الالتزام بأخلاقيات المهنة والاستقلالية خصوصا من خلال النقاط التالية: (Benguetib & Gasmi, 2016)

- التحكم في مدى التزام مكاتب المراجعة بسياسات وإجراءات الاستقلالية
- ضمان استقلالية مكتب المراجعة عند أداء مهمة الرقابة.
- إلزام جميع العاملين في مكاتب وشركات المراجعة بالتقيد بأحكام دليل الاخلاقيات المهنية والاستقلالية الصادرة عن الهيئات المهنية.

#### 5- دراسة حالة لعينة من المراجعين الخارجيين والجهات المستفيدة من خدماتهم بالجزائر.

##### 1-5- عرض استبيان الدراسة:

تم اختبار الفرضيات المعتمدة بالدراسة من خلال استبيان موجه إلى فئتي الدراسة واللذان يمثلان الأطراف المساهمة في اختبار هذا الإطار المقترح لرقابة جودة المراجعة في مكاتب وشركات المراجعة بالجزائر، والتي يمثلها المراجعين الخارجيين في الجزائر والذين يعبرون عن وجهة نظر ممارسي مهنة المراجعة الخارجية للحسابات، كالتطرف المقدم لخدمات المراجعة من جهة، وجميع الفئات المستفيدة من خدمات المراجعة الخارجية في الجزائر من جهة أخرى، والتي تتمثل بصفة عامة في أي طرف من المجتمع المالي يستفيد من تقارير المراجعة الخارجية للحسابات في عملية اتخاذ القرار بصفة عامة

##### 1-1-5- مكونات الاستبيان

يتكون هذا الإستبيان من خمسة أجزاء، حيث كان الجزء الأول مخصصا للمعلومات العامة حول المشاركون بالاستبيان، بينما خصصت الأجزاء الأخرى لمحاوإشكالية ومتغيرات الدراسة، من حيث سياسات وإجراءات رقابة الجودة في ظل المعيار الدولي لرقابة الجودة رقم 1 ودورها في تحقيق الرقابة النوعية لمكاتب وشركات المراجعة بالجزائر، كما يوضحه الجدول رقم (01)

الجدول رقم (01): مختلف محتويات أسئلة أجزاء الاستبيان

الجزء	الترقيم	الاسئلة
01	من السؤال رقم 01 الى السؤال رقم 10	سياسات وإجراءات متطلبات السلوك الأخلاقي
02	من السؤال رقم 11 الى السؤال رقم 19	سياسات وإجراءات قبول واستمرار العلاقات مع العملاء
03	من السؤال رقم 20 الى السؤال رقم 23	سياسات وإجراءات الموارد البشرية
04	من السؤال رقم 24 الى السؤال رقم 30	سياسات وإجراءات مراقبة ومراجعة سياسات وإجراءات الشركة المتعلقة برقابة الجودة

المصدر: من إعداد الباحثين

- مكونات الجزء الأول من الاستبيان: ويمثل هذا الجزء من الإستبيان سياسات وإجراءات متطلبات السلوك الأخلاقي في دعم الرقابة النوعية بمكاتب وشركات المراجعة بالجزائر

- مكونات الجزء الثاني من الاستبيان: ويمثل هذا الجزء سياسات وإجراءات قبول واستمرار العلاقات مع العملاء في دعم الرقابة النوعية بمكاتب وشركات المراجعة

- مكونات الجزء الثالث من الاستبيان: ويمثل هذا الجزء من الإستبيان سياسات وإجراءات الموارد البشرية في دعم الرقابة النوعية بمكاتب وشركات المراجعة

- مكونات الجزء الرابع من الاستبيان: ويمثل هذا الجزء سياسات وإجراءات مراقبة ومراجعة سياسات وإجراءات الشركة المتعلقة برقابة الجودة في دعم الرقابة النوعية بمكاتب وشركات المراجعة

2-1-5-مجتمع الدراسة: ان مجتمع الدراسة يتكون من مجموعتين كما يلي:

- المراجعين الخارجيين في الجزائر (الخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات الممارسين لمهنة المراجعة الخارجية للحسابات)، الذين يعبرون عن وجهة نظر ممارسي مهنة المراجعة الخارجية للحسابات، والذين يقدر عددهم ب 2215 مراجعا بسنة 2018 حسب الأعضاء المسجلين بجدول المهنيين الصادر عن الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات. (CNCC, 2018)

- المستفيدون من خدمات المراجعة الخارجية في الجزائر، وتمثل بصفة عامة في أي طرف من المجتمع المالي يستفيد من تقارير المراجعة الخارجية للحسابات في عملية اتخاذ القرار، او يكون ضحية لاتخاذ قرارات خاطئة نتيجة تدني جودة تقارير المراجعة. وتشمل على سبيل المثال كلا من مدراء المؤسسات العمومية والخاصة ومدراء المالية والمحاسبة وادارة البنوك والمسؤولين الحكوميين بمختلف الجهات الرقابية والجبائية والأساتذة والباحثين الأكاديميين في الجامعات الجزائرية ومراكز البحث. -العينة المقصودة: ان الاستبيان الأول موجه الى فئة المراجعين الخارجيين للحسابات في الجزائر، والتي تشمل محافظي الحسابات والخبراء المحاسبين، وهذا بإرسال 230 استبيانا عن طريق التسليم المباشر والبريد الالكتروني ونماذج النسخ الكترونية من الإستهبيان، حيث تم الحصول على 191 منها، تم رفض 11 منها لعدم اكتمال الإجابة على الأسئلة ووجود تناقضات في المحتوى خاصة فيما يخص العمر والخبرة والمؤهل العلمي، بينما استهدف الإستهبيان الثاني فئة المستفيدين من خدمات المراجعة ، حيث تم ارسال 195 استبيانا بالتسليم المباشر والبريد الالكتروني، وتم الحصول على 180 ، رفض 07 لعدم اكتمال الإجابة عن الأسئلة.

-الحدود الزمنية والمكانية للاستبيان:

اشتمل الإستهبيان الأول على عينة عشوائية من محافظي الحسابات والخبراء المحاسبين الممارسين لمهنة المراجعة الخارجية للحسابات بالجزائر، وتم التركيز على ارتباط الإستهبيان ولو جزئيا، بالمناطق الجغرافية للجمهورية الجزائرية من وسط شرق غرب وشمال وجنوب، بينما امتد هذا الإستهبيان زمنيا من بداية شهر مارس من سنة 2019 إلى غاية بداية شهر اكتوبر من سنة 2020. ارتبط الاستبيان الثاني بالمناطق الجغرافية للجمهورية الجزائرية، سعيا وراء الفئة المستهدفة والمستفيدة من خدمات المراجعة، وامتد هذا الإستهبيان كذلك بنفس الفترة السابقة للاستبيان الاول.

3-1-5- الأساليب الإحصائية المستخدمة

قبل البدء في تحليل ومناقشة نتائج الإستهبيان ضرورة التذكير بالأساليب الإحصائية التي استخدمت في تحليل نتائج الإستهبيان، وذلك باعتماد إجراء التحليل باستخدام الأساليب الإحصائية التالية في تحليل النتائج باستخدام البرنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعية (SPSS 26.0):

- الإحصاءات الوصفية للمتغيرات الأساسية. - حساب الثبات والصدق لأستبيان المستخدمة في جمع البيانات. - مقياس ليكرت. - تحليل البيانات من خلال اعتماد اختبار فرق المتوسطين اللامعلمي (Mann-Whitney).

- حساب الثبات والصدق للاستبيان المعتمد في جمع البيانات.

ولقد اعتمدنا على معامل الفا كرونباخ (alpha de CRONBACH) من أجل قياس صدق الإستهبيان، حيث ان المجال الذي يكون فيه معامل الفا كرونباخ مقبولا في مجال الدراسات الاستقصائية يكون بين 0.5 و0.6 مع مستوى أعلى مقدر ب 0.8، ومعدل 0.9 بالنسبة للدراسات التطبيقية. (Christmann & Aelst, 2006) مع الإشارة الى أن بعض الباحثين يرون أن ارتفاع معدل ألفا



كرونباخ فوق معدل 0.9 يؤثر سلبا عند ترجمة تكرار الأسئلة الى تحسين مصداقية وسيلة القياس (الإستبيان). كما أن ترجمة معدل ألفا كرونباخ ب 0.7 على أنه مقبول فهذا ليس له أي معنى عند عدم الأخذ بعين الاعتبار عدد الأسئلة في الإستبيان أو جزء منه، حيث أنه كلما كان عدد الأسئلة بالإستبيان مرتفعا كلما كان معامل ألفا كرونباخ يعطي الإشارة بأنه مرتفع لكن أهميته تكون مضللة في قياس صدق الإستبيان. (Cortina, 1993). كما يشير جملة من الباحثين الى أن معامل الفا كرونباخ يتغير حسب عدد الأسئلة بالإستبيان، حجم عينة الدراسة وطبيعة الدراسة. (Gueguen, 2001) وبعتماد معامل ألفا كرونباخ (Alpha de Cronbach) كانت النتائج كما يوضحها الجدول رقم (02).

الجدول رقم (02): معاملات الثبات للأجزاء الأربعة للإستبيان

الرقم	أجزاء الإستبيان	العبارات	كرونباخ	الدلالة
01	سياسات وإجراءات متطلبات السلوك الأخلاقي	10	0.543	مقبول
02	سياسات وإجراءات قبول واستمرار العلاقات مع العملاء	09	0.582	مقبول
03	سياسات وإجراءات الموارد البشرية	04	0.723	جيد
04	سياسات وإجراءات مراقبة ومراجعة سياسات وإجراءات الشركة المتعلقة برقابة الجودة	07	0.755	جيد
	الإجمالي	30	0.824	جيد

المصدر: من إعداد الباحثين

يلاحظ من الجدول رقم (02) أنه بالأخذ بعين الاعتبار أثر عدد الأسئلة على مستوى قيمة ألفا كرونباخ، واحتواء كل جزء نظري على عدد متقارب من الأسئلة، نجد أن قيمة الفا كرونباخ لإجمالي أسئلة الإستبيان هي 0.824 وتعتبر جيدة، حيث ان قيم الفا كرونباخ لمختلف أجزاء الإستبيان تتراوح بين الجيدة والمقبولة، ولطبيعة الدراسة الاستقصائية، يمكننا أن نعتبر أن مستوى صدق هذا الإستبيان يعتبر مقبولا، مع توقع أن تشارك مختلف أجزاء الإستبيان في قياس الطرح النظري.

2-5- تحليل استبيان الدراسة.

سيتم من خلال هذا المبحث تحليل نتائج الإستبيان بالنسبة لكل طرف من عيني الدراسة.

#### 2-5-1- تحليل نتائج الإستبيان من حيث خصائص عينة الدراسة

سيتم تحليل نتائج الإستبيان الموجه لفئة المراجعين الخارجيين والمستفيدين من خدماتهم من حيث خصائص عينة

الدراسة في القسم الأول من الإستبيان بالنسبة لعيني الدراسة كما يلي: الجنس. - العمر. - المؤهل العلمي. - الخبرة.

- تحليل نتائج الإستبيان الموجه للمراجعين الخارجيين من حيث خصائص عينة الدراسة:

الجدول رقم (03) يوضح تحليل لخصائص عينة الدراسة بالنسبة لنتائج الإستبيان الموجه للمراجعين الخارجيين في الجزائر.

الجدول رقم (03) : تحليل لخصائص العينة الأولى للدراسة

النسبة	التكرار	الخبرة	النسبة	التكرار	المؤهل العلمي	النسبة	التكرار	العمر	النسبة	التكرار	الجنس
18.89	34	أقل من 5 سنة	0	0	غير جامعي	10.00	18	أقل من 30 سنة	6.67	12	انثى
37.78	68	من 6 الى 10	65.56	118	شهادة جامعية	46.67	84	من 31 الى 40	93.33	168	ذكر
33.89	61	من 11 الى 15	34.44	62	دراسات عليا	33.33	60	من 41 الى 50			
9.44	17	أكثر من 15				10.00	18	أكثر من 50			

المصدر: من إعداد الباحثين استنادا الى قاعدة بيانات استبيان الدراسة

- تحليل نتائج الاستبيان الموجه للمستفيدين من خدمات المراجعة من حيث خصائص عينة الدراسة:

الجدول رقم (04) يوضح تحليل لخصائص عينة الدراسة بالنسبة لنتائج الاستبيان الموجه للمستفيدين من خدمات المراجعة في الجزائر.

الجدول رقم (04): تحليل لخصائص العينة الثانية للدراسة

النسبة	التكرار	الخبرة	النسبة	التكرار	المؤهل العلمي	النسبة	التكرار	العمر	النسبة	التكرار	الجنس
17.92	31	أقل من 5 سنة	2.31	4	غير جامعي	13.29	23	أقل من 30 سنة	23.70	41	انثى
30.64	53	من 6 الى 10	60.12	104	شهادة جامعية	45.66	79	من 31 الى 40	76.30	132	ذكر
37.57	65	من 11 الى 15	37.57	65	دراسات عليا	24.28	42	من 41 الى 50			
13.87	24	أكثر من 15				16.76	29	أكثر من 50			

المصدر: من إعداد الباحثين استنادا الى قاعدة بيانات استبيان الدراسة

## 2-2-5- التحليل المقارن لسياسات وإجراءات رقابة الجودة

### 2-2-5-1- التحليل المقارن لسياسات وإجراءات متطلبات السلوك الأخلاقي

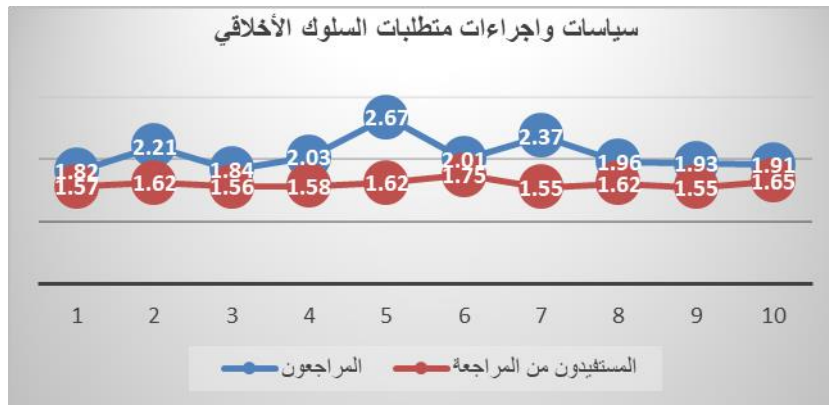
من خلال تحليل إجابات عيني الاستبيان من مراجعين خارجيين والمستفيدين من خدمات المراجعة بالجزائر، والمتعلقة بأسئلة الجزء الأول من الاستبيان لسياسات وإجراءات متطلبات السلوك الأخلاقي، فقد تم تحديد درجة الموافقة عليها وفقا للمتوسط الحسابي المرجح لكل سؤال بالنسبة لعيني الدراسة، كما يوضحه الجدول رقم (05)، تم اتفاق الطرفين على 09 عناصر، من حيث دعمها لتحقيق رقابة الجودة بمكاتب وشركات المراجعة في الجزائر، والتي طرحت في الاستبيان على طرفي العينة، مع الإشارة الى وجود اختلاف في مستوى الموافقة كما يوضحه الشكل رقم (02).

الجدول رقم (05): التحليل المقارن لسياسات وإجراءات متطلبات السلوك الأخلاقي لعيني الدراسة.

السؤال		1	2	3	4	5	6	7	8	9	10
المتوسط الحسابي	المراجعون	1.82	2.21	1.84	2.03	2.67	2.01	2.37	1.96	1.93	1.91
	المستفيدون من المراجعة	1.57	1.62	1.56	1.58	1.62	1.75	1.55	1.62	1.55	1.65
الانحراف المعياري	المراجعون	0.785	0.709	0.763	0.811	1.099	0.842	0.812	0.814	0.843	0.772
	المستفيدون من المراجعة	0.563	0.622	0.574	0.540	0.584	0.554	0.543	0.595	0.554	0.616
درجة الموافقة	المراجعون	موافق	موافق	موافق	موافق	غير متأكد	موافق	موافق	موافق	موافق	موافق
	المستفيدون من المراجعة	موافق بشدة	موافق بشدة	موافق بشدة	موافق بشدة	موافق بشدة	موافق بشدة	موافق بشدة	موافق بشدة	موافق بشدة	موافق بشدة

المصدر: من اعداد الباحثين وفقا لنتائج التحليل برنامج SPSS 26.0

الشكل رقم (02): التحليل المقارن لسياسات وإجراءات متطلبات السلوك الأخلاقي



المصدر: من اعداد الباحثين استنادا الى قاعدة بيانات الدراسة

## 2-2-5- التحليل المقارن لسياسات وإجراءات قبول واستمرار العلاقات مع العملاء

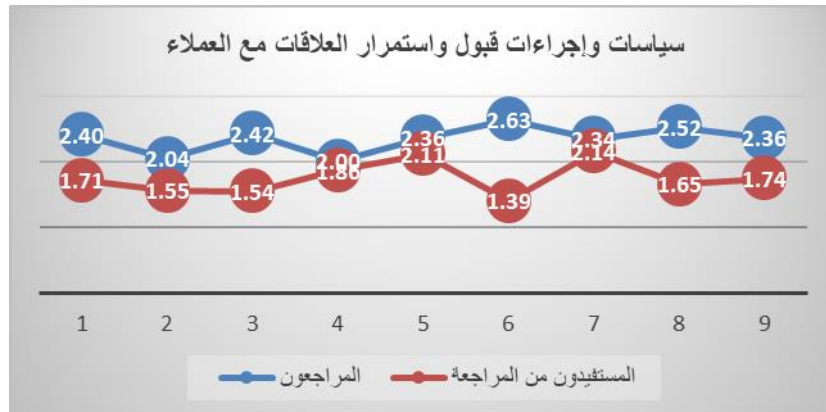
من خلال تحليل إجابات عيني الاستبيان من مراجعين خارجيين والمستفيدين من خدمات المراجعة بالجزائر، والمتعلقة بأسئلة الجزء الثاني من الاستبيان لسياسات وإجراءات قبول واستمرار العلاقات مع العملاء، فقد تم تحديد درجة الموافقة عليها وفقا للمتوسط الحسابي المرجح لكل سؤال بالنسبة لعيني الدراسة، كما يوضحه الجدول رقم (06)، تم اتفاق الطرفين على 08 عناصر، من حيث دعمها لتحقيق رقابة الجودة بمكاتب وشركات المراجعة في الجزائر، والتي طرحت في الاستبيان على طرفي العينة، مع الإشارة الى وجود اختلاف في مستوى الموافقة كما يوضحه الشكل رقم (03).

الجدول رقم (06): التحليل المقارن لسياسات وإجراءات قبول واستمرار العلاقات مع العملاء لعينتي الدراسة.

السؤال		11	12	13	14	15	16	17	18	19
المتوسط الحسابي	المراجعون	2.40	2.04	2.42	2.00	2.36	2.63	2.34	2.52	2.36
	المستفيدون من المراجعة	1.71	1.55	1.54	1.86	2.11	1.39	2.14	1.65	1.74
الانحراف المعياري	المراجعون	0.706	0.828	1.167	0.839	0.699	0.684	0.710	0.977	0.722
	المستفيدون من المراجعة	0.560	0.594	0.660	1.019	1.179	0.490	0.881	0.662	1.004
درجة الموافقة	المراجعون	موافق	موافق	موافق	موافق	موافق	غير متأكد	موافق	موافق	موافق
	المستفيدون من المراجعة	موافق بشدة	موافق بشدة	موافق بشدة	موافق	موافق	موافق بشدة	موافق	موافق	موافق بشدة

المصدر: من اعداد الباحثين وفقا لنتائج التحليل ببرنامج SPSS 26.0

الشكل رقم (03): التحليل المقارن لسياسات وإجراءات قبول واستمرار العلاقات مع العملاء



المصدر: من اعداد الباحثين استنادا الى قاعدة بيانات الدراسة

## 3-2-2-5- التحليل المقارن لسياسات وإجراءات الموارد البشرية

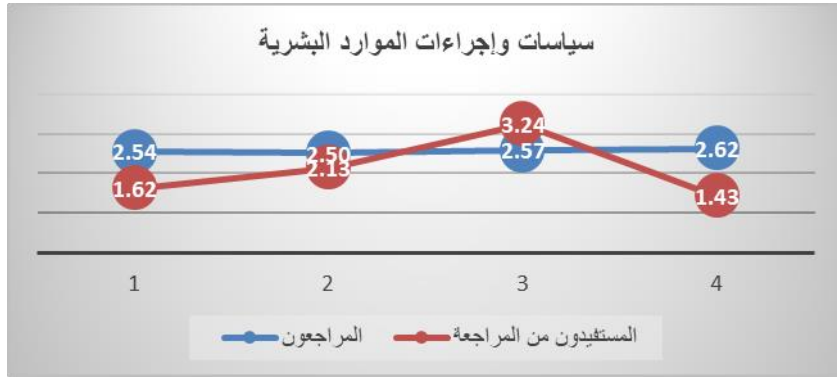
من خلال تحليل إجابات عيني الاستبيان من مراجعين خارجيين والمستفيدين من خدمات المراجعة بالجزائر، والمتعلقة بأسئلة الجزء الثالث من الاستبيان لسياسات وإجراءات سياسات وإجراءات الموارد البشرية، فقد تم تحديد درجة الموافقة عليها وفقا للمتوسط الحسابي المرجح لكل سؤال بالنسبة لعينتي الدراسة، كما يوضحه الجدول رقم (07)، تم اتفاق الطرفين على 02 عناصر، من حيث دعمها لتحقيق رقابة الجودة بمكاتب وشركات المراجعة في الجزائر، والتي طرحت في الاستبيان على طرفي العينة، مع الإشارة الى وجود اختلاف في مستوى الموافقة كما يوضحه الشكل رقم (04).

الجدول رقم (07): التحليل المقارن لسياسات وإجراءات الموارد البشرية لعينتي الدراسة.

السؤال		20	21	22	23
المتوسط الحسابي	المراجعون	2.54	2.50	2.57	2.62
	المستفيدون من المراجعة	1.62	2.13	3.24	1.43
الانحراف المعياري	المراجعون	0.786	0.829	0.762	0.892
	المستفيدون من المراجعة	0.631	1.201	1.371	0.602
درجة الموافقة	المراجعون	موافق	موافق	موافق	غير متأكد
	المستفيدون من المراجعة	موافق بشدة	موافق	غير متأكد	موافق بشدة

المصدر: من اعداد الباحثين وفقا لنتائج التحليل ببرنامج SPSS 26.0

الشكل رقم (04): التحليل المقارن لسياسات وإجراءات الموارد البشرية



المصدر: من اعداد الباحثين استنادا الى قاعدة بيانات الدراسة

#### 4-2-2-5- التحليل المقارن لسياسات وإجراءات مراقبة ومراجعة سياسات وإجراءات الشركة المتعلقة برقابة الجودة

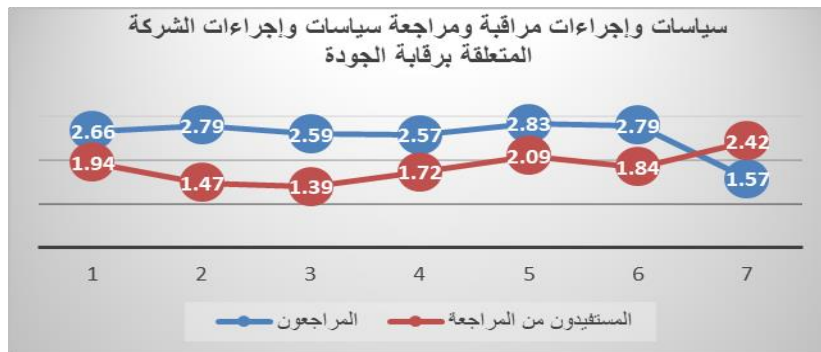
من خلال تحليل إجابات عيني الاستبيان من مراجعين خارجيين والمستفيدين من خدمات المراجعة بالجزائر، والمتعلقة بأسئلة الجزء الثالث من الاستبيان لسياسات وإجراءات الموارد البشرية، فقد تم تحديد درجة الموافقة عليها وفقا للمتوسط الحسابي المرجح لكل سؤال بالنسبة لعيني الدراسة، كما يوضحه الجدول رقم (08)، تم اتفاق الطرفين على 02 عناصر، من حيث دعمها لتحقيق رقابة الجودة بمكاتب وشركات المراجعة في الجزائر، والتي طرحت في الاستبيان على طرفي العينة، مع الإشارة الى وجود اختلاف في مستوى الموافقة كما يوضحه الشكل رقم (05).

الجدول رقم (08): التحليل المقارن لسياسات وإجراءات مراقبة ومراجعة سياسات وإجراءات الشركة المتعلقة برقابة الجودة لعيني الدراسة.

السؤال	24	25	26	27	28	29	30
المتوسط الحسابي	2.66	2.79	2.59	2.57	2.83	2.79	1.57
الانحراف المعياري	0.916	0.992	0.775	0.702	0.890	0.865	0.497
درجة الموافقة	موافق	غير متأكد	موافق	موافق بشدة	غير متأكد	غير متأكد	موافق بشدة

المصدر: من اعداد الباحثين وفقا لنتائج التحليل ببرنامج SPSS 26.0

الشكل رقم (05): التحليل المقارن لسياسات وإجراءات مراقبة ومراجعة سياسات وإجراءات الشركة رقابة الجودة



المصدر: من اعداد الباحثين استنادا الى قاعدة بيانات الدراسة

#### 3-5- اختبار فرضيات الدراسة

تقوم الدراسة الميدانية على اختبار الفرضية العامة للدراسة من خلال جملة من الفرضيات التي تعالج اشكالية الدراسة، ضمن الإطار المقترح لرقابة الجودة للمراجعة في سياق المعيار الدولي لرقابة الجودة 1 من خلال المحاور التالية:

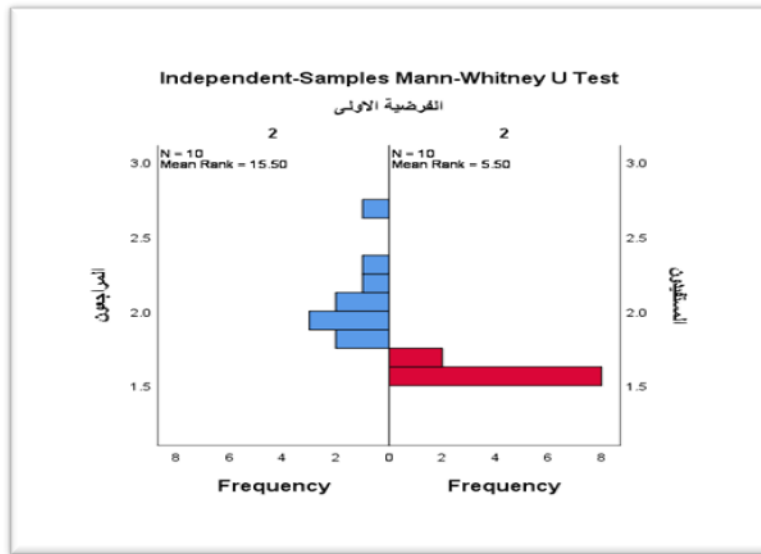
- دور سياسات وإجراءات متطلبات السلوك الأخلاقي في دعم رقابة الجودة بمكاتب وشركات المراجعة بالجزائر

- دور سياسات وإجراءات قبول واستمرار العلاقات مع العملاء في دعم رقابة الجودة بمكاتب وشركات المراجعة بالجزائر
- دور سياسات وإجراءات الموارد البشرية في دعم الرقابة النوعية بمكاتب وشركات المراجعة بالجزائر
- دور سياسات وإجراءات مراقبة ومراجعة سياسات وإجراءات الشركة المتعلقة برقابة الجودة في دعم رقابة الجودة بمكاتب وشركات المراجعة بالجزائر

سيتم اعتماد اختبار فرق المتوسطين اللامعلمي (مان-ويتني Mann-Whitney)، من أجل اختبار فرضيات الدراسة.

1-3-5- اختبار الفرضية الفرعية الأولى: وفقا لنتائج الاختبار لفرق المتوسطين اللامعلمي لعينتي الدراسة المستقلتين Mann-Whitney، كما يوضحه الشكل رقم (06)، وتحليل نتائج الاختبار بالجدول رقم (09)

الشكل رقم (06): يوضح نتائج اختبار Mann-Whitney للفرضية الأولى



المصدر: مخرجات التحليل برنامج SPSS 26.0

الجدول رقم (09): نتائج اختبار Mann-Whitney للفرضية الأولى

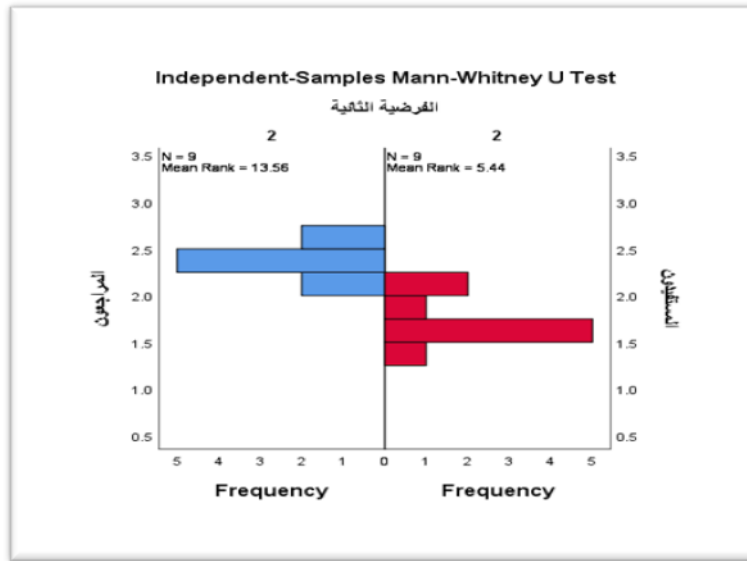
الفرضية	طرفي الدراسة	حجم العينة	متوسط الرتب	(U)	Z	الاحتمال	الدلالة
الفرضية الفرعية الأولى	المراجعون الخارجيون للحسابات	180	15.50	0.000	3.782-	0.000	غير دال
	المستفيدون من خدمات المراجعة	173	5.50				

المصدر: من إعداد الباحثين وفقا لنتائج التحليل برنامج SPSS 26.0

بلغت قيمة الاحتمال 0.000 وهي أقل من 5% مما يعني أن بيانات العينة لا تؤيد قبول فرض العدم (H0)، وبالتالي قبول الفرض البديل (H1)، أي أنه توجد اختلافات ذات دلالة إحصائية بين طرفي الدراسة حول دور سياسات وإجراءات متطلبات السلوك الأخلاقي في دعم رقابة الجودة بمكاتب وشركات المراجعة بالجزائر. وفي ظل وجود فروق معنوية بين عينتي الدراسة فإنه وبالمقارنة بين متوسط الرتب فإن نجد أن متوسط الرتب لإجابات المراجعين (15.50) أكبر من متوسط الرتب لإجابات المستفيدين من خدمات المراجعة (5.50)، وبالتالي فإن متوسط إجابات المراجعين الخارجيين يعتبر أقل من متوسط إجابات المستفيدين من خدماتها باحتمال قدره (0.000) وعليه نستنتج أن المستفيدين من خدمات المراجعة لديهم قبول أكثر للإطار المقترح لسياسات وإجراءات متطلبات السلوك الأخلاقي من حيث دعمها لتحقيق رقابة الجودة بمكاتب وشركات المراجعة في الجزائر.

2-3-5-اختبار الفرضية الفرعية الثانية: وفقا لنتائج الاختبار لفرق المتوسطين اللامعلمي لعينتي الدراسة المستقلتين Mann-Whitney، كما يوضحه الشكل رقم (07). وتحليل نتائج الاختبار بالجدول رقم (10)

الشكل رقم (07): يوضح نتائج اختبار Mann-Whitney للفرضية الثانية



المصدر: مخرجات التحليل برنامج SPSS 26.0

الجدول رقم (10): نتائج اختبار Mann-Whitney للفرضية الثانية

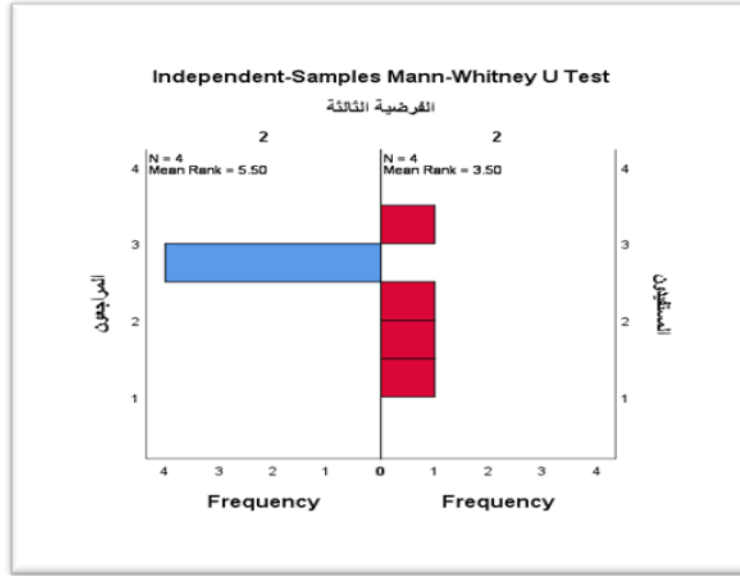
الفرضية	طرفي الدراسة	حجم العينة	متوسط الرتب	(U)	Z	الاحتمال	الدلالة
الفرضية الفرعية الأولى	المراجعون الخارجيون للحسابات	180	13.56	4.000	-3.223	0.001	غير دال
	المستفيدين من خدمات المراجعة	173	5.44				

المصدر: من إعداد الباحثين وفقا لنتائج التحليل برنامج SPSS 26.0

بلغت قيمة الاحتمال 0.001 وهي أقل من 5% مما يعني أن بيانات العينة لا تؤيد قبول فرض العدم (H0)، وبالتالي قبول الفرض البديل (H1)، أي أنه توجد اختلافات ذات دلالة إحصائية بين طرفي الدراسة حول دور سياسات وإجراءات قبول واستمرار العلاقات مع العملاء في دعم رقابة الجودة بمكاتب وشركات المراجعة بالجزائر. وفي ظل وجود فروق معنوية بين عينتي الدراسة فانه وبالمقارنة بين متوسط الرتب فان نجد أن متوسط الرتب لإجابات المراجعين (13.56) أكبر من متوسط الرتب لإجابات المستفيدين من خدمات المراجعة (5.44)، وبالتالي فان متوسط اجابات المراجعين الخارجيين يعتبر أقل من متوسط إجابات المستفيدين من خدماتها باحتمال قدره (0.001) وعليه نستنتج أن المستفيدين من خدمات المراجعة لديهم قبول أكثر للإطار المقترح لسياسات وإجراءات قبول واستمرار العلاقات مع العملاء من حيث دعمها لتحقيق رقابة الجودة بمكاتب وشركات المراجعة في الجزائر.

3-3-5-اختبار الفرضية الفرعية الثالثة: وفقا لنتائج الاختبار لفرق المتوسطين اللامعلمي لعينتي الدراسة المستقلتين Mann-Whitney، كما يوضحه الشكل رقم (08)، وتحليل نتائج الاختبار بالجدول رقم (11)

الشكل رقم (08): نتائج اختبار Mann-Whitney للفرضية الثالثة



المصدر: مخرجات التحليل ببرنامج SPSS 26.0

الجدول رقم (11): نتائج اختبار Mann-Whitney للفرضية الثالثة

الفرضية الفرعية الأولى	طرفي الدراسة	حجم العينة	متوسط الرتب	(U)	Z	الاحتمال	الدلالة
الفرضية الفرعية الأولى	المراجعون الخارجيون للحسابات	180	05.50	4.000	-1.155	0.343	دال
	المستفيدون من خدمات المراجعة	173	03.50				

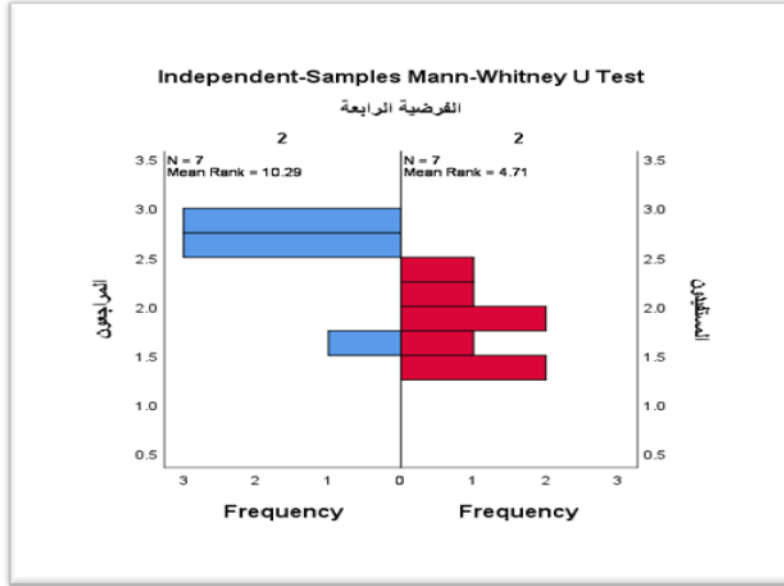
المصدر: من إعداد الباحثين وفقا لنتائج التحليل ببرنامج SPSS 26.0

بلغت قيمة الاحتمال 0.343 وهي أكبر من 5% مما يعني أن بيانات العينة تؤيد قبول فرض العدم ( $H_0$ ). وبالتالي رفض الفرض البديل ( $H_1$ )، أي أنه لا توجد اختلافات ذات دلالة إحصائية بين طرفي الدراسة حول دور سياسات وإجراءات الموارد البشرية في دعم رقابة الجودة بمكاتب وشركات المراجعة بالجزائر.

كما نلاحظ كذلك من خلال مقارنة متوسطات الرتب لطرفي الدراسة، أن المستفيدين من خدمات المراجعة لديهم قبول أكثر للإطار المقترح لسياسات وإجراءات الموارد البشرية العملاء من حيث دعمها لتحقيق رقابة الجودة بمكاتب وشركات المراجعة في الجزائر.

4-3-5 اختبار الفرضية الفرعية الرابعة: وفقا لنتائج الاختبار لفرق المتوسطين اللامعطي لعينتي الدراسة المستقلتين Mann-Whitney، كما يوضحه الشكل رقم (09)، وتحليل نتائج الاختبار بالجدول رقم (12)

الشكل رقم (09): نتائج اختبار Mann-Whitney للفرضية الرابعة



المصدر: مخرجات التحليل برنامج SPSS 26.0

الجدول رقم (12): نتائج اختبار Mann-Whitney للفرضية الرابعة

الفرضية	طرفي الدراسة	حجم العينة	متوسط الرتب	(U)	Z	الاحتمال	الدلالة
الفرضية الفرعية الأولى	المراجعون الخارجيون للحسابات	180	10.29	5.000	-2.494	0.011	غير دال
	المستفيدون من خدمات المراجعة	173	4.71				

المصدر: من إعداد الباحثين وفقا لنتائج التحليل برنامج SPSS 26.0

بلغت قيمة الاحتمال 0.011 وهي أقل من 5% مما يعني أن بيانات العينة لا تؤيد قبول فرض العدم ( $H_0$ )، وبالتالي قبول الفرض البديل ( $H_1$ )، أي أنه توجد اختلافات ذات دلالة إحصائية بين طرفي الدراسة حول دور سياسات وإجراءات مراقبة ومراجعة سياسات وإجراءات الشركة المتعلقة برقابة الجودة، وفي ظل وجود فروق معنوية بين عيني الدراسة فإنه وبالمقارنة بين متوسط الرتب فإن نجد أن متوسط الرتب لإجابات المراجعين (10.29) أكبر من متوسط الرتب لإجابات المستفيدين من خدمات المراجعة (4.71)، وبالتالي فإن متوسط اجابات المراجعين الخارجيين أقل من متوسط إجابات المستفيدين من خدماتها (0.011) وعليه نستنتج أن المستفيدين من خدمات المراجعة لديهم قبول أكثر للإطار المقترح لسياسات وإجراءات مراقبة ومراجعة سياسات وإجراءات الشركة المتعلقة برقابة الجودة من حيث دعمها لتحقيق رقابة الجودة بمكاتب وشركات المراجعة في الجزائر.

## 6. خاتمة

بالرجوع الى مجمل نتائج اختبار الفرضيات الفرعية للدراسة والتحليل المقارن لعيني الدراسة، كما تم تحليله في الجانب العملي، يمكن تعديل الإطار المقترح في ظل آراء عيني الدراسة من خلال مختلف السياسات والإجراءات كما يلي:

### • سياسات وإجراءات متطلبات السلوك الأخلاقي

- تحديد وتقييم الظروف والعلاقات التي تخلق تهديدات على الاستقلالية، واتخاذ الإجراء المناسب للتخلص من هذه التهديدات أو الحد منها إلى مستوى مقبول من خلال تطبيق الإجراءات الوقائية، إعادة توزيع الأفراد المسؤولين عن مراجعة رقابة جودة المراجعة، وذلك بعد فترة محددة.



- أن يقوم الموظفون بإشعار الشركة فورًا بالظروف والعلاقات التي تشكل تهديدًا على الاستقلالية حتى يتم اتخاذ الإجراء المناسب
- أن تقوم الشركة بالإبلاغ الفوري عن المخالفات المحددة لهذه السياسات والإجراءات إلى الجهات المعنية
- ضرورة تغيير الشريك الرئيسي لمهمة رقابة الجودة بعد مدة معينة ومحددة مسبقًا، والتي تكون عادة سبع سنوات.
- تطبيق إجراءات وقائية من أجل الحد من تهديد التآلف إلى مستوى مقبول عند استخدام نفس كبار الموظفين في عملية تأكيد لفترة طويلة من الزمن.
- **سياسات وإجراءات قبول واستمرار العلاقات مع العملاء**
- اعتماد الكفاءات والقدرات المتوفرة لمكتب المراجعة كالمعيار في قبول واستمرار العلاقات مع العملاء الحاليين والمستقبليين.
- اعتماد هوية وسمعة المالكين الرئيسيين والإدارة الرئيسية والمكلفين بالحوكمة كالمعيار في قبول واستمرار العلاقات مع العملاء الحاليين والمستقبليين. والحكم على النزاهة بالمؤشرات على تورط العميل في عملية غسل أموال أو أنشطة مشبوهة أخرى.
- قبول واستمرار العلاقات مع العملاء يحدد بمعيار توفر الموظفين الذين يتمتعون بالكفاءة والقدرات اللازمة، وإمكانية توفر الخبراء الخارجيين إذا اقتضى الأمر.
- **سياسات وإجراءات الموارد البشرية**
- ينبغي أن تضع الشركة سياسات وإجراءات مصممة لتزودها بتأكيد معقول على أنها تمتلك عددًا كافيًا من الموظفين الذين يتمتعون بالكفاءة والقدرات.
- قد تستخدم مكاتب المراجعة أشخاصًا خارجيين ومؤهلين عندما تكون الموارد الفنية والتدريبية الداخلية غير متاحة.
- الإبلاغ عن هوية ودور شريك العملية في الشركة المسؤول عن عملية رقابة الجودة وأدائها وعن التقرير الذي يتم إصداره بالنيابة عن الشركة إلى الأعضاء الرئيسيين في إدارة العميل والمكلفين بالحوكمة. كذلك يجب الإبلاغ عن هوية ودور شريك العملية إلى الأعضاء الرئيسيين في إدارة العميل والمكلفين بالرقابة.
- **سياسات وإجراءات مراقبة ومراجعة سياسات وإجراءات الشركة المتعلقة برقابة الجودة**
- ينبغي أن تضع الشركة عملية مراقبة مصممة لتزودها بتأكيد معقول على أن السياسات والإجراءات المتعلقة بنظام رقابة الجودة مناسبة وملائمة وتعمل بفعالية.
- التأكد من مواكبة سياسات وإجراءات رقابة جودة المراجعة المعتمدة للتطورات الجديدة في المعايير المهنية والمتطلبات القانونية والتنظيمية المعمول بها دوليًا. (اعتماد معايير دولية)
- الإشراف المهني على نظام رقابة جودة المراجعة من طرف هيئة مشتركة بين المهنيين والجهات الحكومية، من حيث السلطة والإشراف على التوالي.
- على الشركة أن تعتمد سياسات وإجراءات للاحتفاظ بوثائق العملية لفترة من الزمن تكفي لتحقيق احتياجات الشركة أو وفقًا لما يقتضيه القانون أو النظام. كما يمكن الاحتفاظ بنسخ الكترونية إذا اقتضت الحاجة.
- كما انه من خلال دراستنا لهذا الإطار المقترح لتفعيل دور لجان المراجعة ومعايير رقابة الجودة للمراجعة ودورها في تحقيق جودة خدمات المراجعة الخارجية، يمكن طرح التوصيات التالية:

- ضرورة اعتماد وضع معايير مهنية للمراجعة الخارجية في الجزائر، أو اعتماد المعايير الدولية حيث أن مهنة المراجعة الخارجية يعتبر مستوى أدائها عند المستوى الأدنى، في ظل نقص وعدم اكتمال القوانين والتشريعات التي تحكمها في الجزائر، وغياب المستويات المثلى للأداء التي تحددها المعايير الوطنية والدولية، والتي يسعى المهنيون الى تحقيقها من أجل النهوض بالمهنة.
  - وضع الهيئات المهنية التي تشرف على الرقابة على جودة خدمات مكاتب المراجعة في الجزائر تحت سلطة المهنيين المستقلين وبإشراف الجهات الحكومية، على غرار التجارب الدولية في الدول المتقدمة، في حين تتمثل السلطة الحكومية في مجال السلطة والإشراف على الهيئات المهنية للرقابة على جودة المراجعة الخارجية، على غرار مجلس الرقابة على أعمال مراجعي حسابات الشركات العامة (PCAOB) بالولايات المتحدة الأمريكية، والمجلس الأعلى لمحافظي الحسابات (H3C) بفرنسا.
  - إعداد مشاريع معايير وطنية لرقابة جودة أداء مكاتب وشركات المراجعة بالجزائر من الهيئات المهنية المشرفة على مهنة المراجعة في الجزائر، وهذا في سياق المعايير الدولية، وخاصة المعيار الدولي لرقابة الجودة 1.
  - اعتماد توسيع لمدونة لقواعد وأخلاقيات الممارسة المهنية لمكاتب وشركات المراجعة، ودعم استقلالية المراجعين كمؤشر أولي لهذه المدونة في ظل المتطلبات الأخلاقية والسلوكية في ظل رقابة الجودة لمكاتب وشركات المراجعة.
  - اعتماد معايير الرقابة على جودة المراجعة الخارجية بالتوافق مع المعيار الدولي لرقابة الجودة الأول (ISQC 1)، وهذا من أجل تحقيق جودة خدمات المراجعة الخارجية وتحقيق الأهداف المرجوة منها على مستوى الاقتصاد الوطني، وتوفير بيئة ملائمة للاستثمار الأجنبي، في ظل التوجه نحو تنويع الاقتصاد الوطني.
  - تنمية الجانب التكويني في المجال العلمي والمهني للمراجعين الخارجيين في الجزائر، في مجال معايير وآليات وأنظمة رقابة الجودة المعتمدة دوليا.
- وفيما يتعلق بالتحسينات لهذا الإطار المقترح في هذه الدراسة، فإن الباحثين يرون ضرورة إجراء المزيد من الدراسات الاستقصائية والبحوث، باعتماد التحليل المتعدد الاطراف لاختبار الإطار والتحقق منه وتعزيزه، خاصة في ظل وجود فجوة التوقعات للمراجعة كمشكلة عامة ولا يمكن إقصاؤها من أي بيئة مراجعة، حيث يجب التركيز على جميع الأطراف ذات المصلحة في ظل هذه الفجوة، وذلك النظر الى موضوع رقابة الجودة لمكاتب وشركات المراجعة من المنظور الاشرافي أكثر منه الجانب الرقابي.

#### 7. قائمة المراجع:

1. Agarwal, A. K. (2010). Standards on Auditing and the Quality Review Board. *Management Accountant*, 45(4), 308-311 .
2. Baraka, M., Benikhlef, F., & Kasmi, A. (2018). Legal audit: comparison between France, the United States and Algeria. *The Business & Management Review*, 10(1), 159-168 .
3. BBC. (2013, 12/13/2013 ). Algerian Auditors' Court reveals "deficiencies" in Sonatrach's tax declarations. *BBC Monitoring Middle East* .
4. Benguetib, A., & Gasmi, S. (2016). Auditing in Algeria within the Framework of Implementing Corporate Governance. *Academic Journal of Interdisciplinary Studies*, 5(2), 21-21 .
5. Cheney, G. (2003). As IAASB issues proposals, where does PCAOB fit in? *Accounting Today*, 17(13), 14-14,16 .
6. Christmann, A., & Aelst, S. V. (2006). Robust estimation of Cronbach's alpha. *Journal of Multivariate Analysis*, 97(7), 1660-1674 .
7. CNCC. (2018). Tableau Des Commissaires Aux Comptes. Retrieved from <http://cn-https://www.cn-cncc.dz>

8. Cortina, J. M .(1993) .What is coefficient alpha? An examination of theory and app. *Journal of Applied Psychology*, 78(1), 98 .
9. Entelis, J. P., & Lowi, M. R. (2012). Oil Wealth and the Poverty of Politics: Algeria Compared. *International Journal of Middle East Studies*, 44(1), 19-199-8 doi:<http://dx.doi.org/10.1017/S0020743811001516>
10. Georgiades, G. (2009). AICPA Proposed Statement on Auditing Standards, Quality Control for an Audit of Financial Statements. *Miller GAAS Update Service*, 9(22), 1-5 .
11. Georgiades, G. (2011). AICPA Statement on Quality Control Standards No. 8, A Firm's System of Quality Control (Redrafted). *Miller GAAS Update Service*, 11(2), 1-7 .
12. Gueguen, G. (2001). *Environnement et management stratégique des PME: le cas du secteur Internet* .
13. Harrison, P. (2011). QUALITY CONTROL IN AUDITING FIRMS. *Accountancy Ireland*, 43(3), 22-24 .
14. IAASB. (2010). CHANGES OF SUBSTANCE FROM THE 2009 EDITION OF THE HANDBOOK AND RECENT DEVELOPMENTS. Retrieved from <https://www.iaasb.org/>
15. IAASB. (2014). A framework for audit quality: Key elements that create an environment for audit quality: IAASB New York, NY.
16. IFAC. (2008). Handbook of International Auditing, Assurance, and Ethics Pronouncements, 2008. Edition (Part I and Part II). Retrieved from <http://web.ifac.org/publications/international-auditing-and-assurance-standards-board>
17. IFAC. (2010). CHANGES OF SUBSTANCE FROM THE 2009 EDITION OF THE HANDBOOK AND RECENT DEVELOPMENTS. Retrieved from <http://web.ifac.org/publications>
18. IFAC. (2018). HANDBOOK OF INTERNATIONAL QUALITY CONTROL, AUDITING, REVIEW, OTHER ASSURANCE, AND RELATED SERVICES PRONOUNCEMENTS. Retrieved from <http://web.ifac.org/publications>
19. Miller, P. W. (1999). ASB proposal - Concurring partner role. *The Cooperative Accountant*, 52(4), 26 .
20. Saha, S. S., & Roy, M. N .(2016) .Quality Control Framework for Statutory Audit of Financial Statements: A Comparative Study of USA, UK and India. *Indian Journal of Corporate Governance*, 9(2), 186-211. doi:<http://dx.doi.org/10.1177/0974686216668458>
21. Schmutte, J., & Thieling, J. (2010). Addressing the New Quality Control Standards: Certified Public Accountant. *The CPA Journal*, 80(1), 52-55 .

الموضوع: استبيان لإجراء دراسة استقصائية موجهة للمهتمين بمهنة المراجعة بالجزائر

عنوان الدراسة: إطار مقترح لاعتماد رقابة جودة المراجعة بالجزائر في ظل المعيار الدولي لرقابة الجودة 1  
دراسة تحليلية من وجهة نظر المراجعين الخارجيين والجهات المستفيدة من خدماتهم

PROPOSED FRAMEWORK FOR THE ADOPTION OF AUDIT QUALITY CONTROL IN ALGERIA UNDER THE INTERNATIONAL STANDARD OF QUALITY CONTROL 1 - ANALYSIS FROM THE POINT OF VIEW OF EXTERNAL AUDITORS AND BENEFICIARIES OF THEIR SERVICES IN ALGERIA

يرجى ارسال الاستبيان على الايميل التالي: [serdouk-fateh@univ-eloued.dz](mailto:serdouk-fateh@univ-eloued.dz)

لاي استفسارات يرجى الاتصال بالرقم التالي بأوقات العمل المحلية: 00213662183518

تهدف هذه الدراسة الى اختبار مدى القابلية لدى المجتمع المالي بالجزائر لاعتماد سياسات وإجراءات رقابة الجودة لمكاتب وشركات المراجعة في سياق المعيار الدولي لرقابة الجودة 1 الصادر عن الاتحاد الدولي للمحاسبين.  
ويتكون هذا الاستبيان من أربعة أقسام كما يلي:  
القسم الأول: يختص بالمعلومات العامة حول المشارك في الاستبيان.  
القسم الثاني: سياسات وإجراءات متطلبات السلوك الأخلاقي.  
القسم الثالث: سياسات وإجراءات قبول واستمرار العلاقات مع العملاء.  
القسم الرابع: سياسات وإجراءات الموارد البشرية.  
القسم الخامس: سياسات وإجراءات مراقبة ومراجعة سياسات وإجراءات الشركة المتعلقة برقابة الجودة.

القسم الأول: المعلومات العامة حول المشارك في الاستبيان

.....		الاسم (اختياري)	
		<input type="checkbox"/> ذكر	<input type="checkbox"/> أنثى
		الجنس	
<input type="checkbox"/> أقل من 25 سنة	<input type="checkbox"/> أقل من 35	<input type="checkbox"/> أقل من 50	<input type="checkbox"/> أكثر من 50
		العمر	
<input type="checkbox"/> غير جامعي	<input type="checkbox"/> ليسانس	<input type="checkbox"/> ماجستير أو دكتوراه	<input type="checkbox"/> شهادة أخرى
		المؤهل العلمي (الشهادة)	
<input type="checkbox"/> أقل من 5 سنة	<input type="checkbox"/> أقل من 10	<input type="checkbox"/> أقل من 15	<input type="checkbox"/> أكثر من 15
		الخبرة	
<input type="checkbox"/> محافظ حسابات	<input type="checkbox"/> خبير محاسبي	<input type="checkbox"/> مهنة أخرى حددها	
		المهنة	

القسم الثاني: سياسات وإجراءات متطلبات السلوك الأخلاقي.

من فضلك حدد مدى موافقتك على دور سياسات وإجراءات متطلبات السلوك الأخلاقي في دعم الرقابة النوعية بمكاتب وشركات المراجعة بالجزائر

الدرجة	السياسات والإجراءات	درجة الموافقة	موافق بشدة	موافق	غير متأكد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	تحديد وتقييم الظروف والعلاقات التي تخلق تهديدات على الاستقلالية، واتخاذ الإجراء المناسب للتخلص من هذه التهديدات أو الحد منها إلى مستوى مقبول من خلال تطبيق الإجراءات الوقائية.						
2	إعادة توزيع الأفراد المسؤولين عن مراجعة رقابة جودة المراجعة، وذلك بعد فترة محددة.						

					3	ينبغي أن تحصل الشركة على تأكيد خطي مرة في السنة على الأقل حول الإمتثال لسياساتها وإجراءاتها المتعلقة بالاستقلالية من قبل كافة موظفي الشركة الذين تقتضي متطلبات السلوك الأخلاقي أن يكونوا مستقلين.
					4	الانسحاب من عملية المراجعة، عند وجود تهديدات على الاستقلالية بموجب القانون أو النظام المعمول به.
					5	اتخاذ الإجراء المناسب للتخلص من هذه تهديدات الاستقلالية أو الحد منها إلى مستوى مقبول من خلال تطبيق الإجراءات الوقائية.
					6	أن يقوم الموظفون بإشعار الشركة فوراً بالظروف والعلاقات التي تشكل تهديداً على الاستقلالية حتى يتم اتخاذ الإجراء المناسب
					7	أن تقوم الشركة بالإبلاغ الفوري عن المخالفات المحددة لهذه السياسات والإجراءات إلى الجهات المعنية
					8	المصادقة الخطية شكل نسخة ورقية أو الكترونية، وتبين فيها الشركة أهمية التزامها بالاستقلالية وتجعلها متوفرة وواضحة للموظفين.
					9	ضرورة تغيير الشريك الرئيسي لمهمة رقابة الجودة بعد مدة معينة ومحددة مسبقاً، والتي تكون عادة سبع سنوات.
					10	تطبيق إجراءات وقائية من أجل الحد من تهديد التآلف إلى مستوى مقبول عند استخدام نفس كبار الموظفين في عملية تأكيد لفترة طويلة من الزمن.
<b>القسم الثالث: سياسات وإجراءات قبول واستمرار العلاقات مع العملاء</b>						
من فضلك حدد مدى موافقتك على دور سياسات وإجراءات قبول واستمرار العلاقات مع العملاء في دعم الرقابة الجودة بمكاتب وشركات المراجعة بالجزائر						
					11	اعتماد الكفاءات والقدرات المتوفرة لمكتب المراجعة كالمعيار في قبول واستمرار العلاقات مع العملاء الحاليين والمستقبليين.
					12	اعتماد هوية وسمعة المالكين الرئيسيين والإدارة الرئيسية والمكلفين بالحوكمة كالمعيار في قبول واستمرار العلاقات مع العملاء الحاليين والمستقبليين.
					13	كون الشركة تمتلك عددًا كافيًا من الموظفين الذين يتمتعون بالكفاءة والمقدرات اللازمة
					14	اعتبار نزاهة العميل وعدم امتلاك معلومات تؤكد افتقاد العميل إلى النزاهة.
					15	وجود مؤشرات على تورط العميل في غسل أموال أو في أنشطة إجرامية أخرى.
					16	توفر الخبراء الخارجيين، إذا اقتضت الحاجة.
					17	كون الشركة قادرة على استكمال العملية في الموعد النهائي للإبلاغ.
					18	الحكم على النزاهة بالمؤشرات على تورط العميل في عملية غسل أموال أو أنشطة مشبوهة أخرى.
					19	دواعي التعيين المقترح للشركة وعدم إعادة تعيين الشركة السابقة.

القسم الرابع: سياسات وإجراءات الموارد البشرية				
من فضلك حدد مدى موافقتك على دور سياسات وإجراءات الموارد البشرية في دعم الرقابة النوعية بمكاتب وشركات المراجعة				
20				ينبغي أن تضع الشركة سياسات وإجراءات مصممة لتزودها بتأكيد معقول على أنها تمتلك عددًا كافيًا من الموظفين الذين يتمتعون بالكفاءة والقدرات.
21				قد تستخدم مكاتب المراجعة أشخاصًا خارجيين ومؤهلين عندما تكون الموارد الفنية والتدريبية الداخلية غير متاحة.
22				الإبلاغ عن هوية ودور شرك العملية في الشركة المسؤول عن عملية رقابة الجودة وأدائها وعن التقرير الذي يتم إصداره بالنيابة عن الشركة إلى الأعضاء الرئيسيين في إدارة العميل والمكلفين بالحوكمة.
23				الإبلاغ عن هوية ودور شرك العملية إلى الأعضاء الرئيسيين في إدارة العميل والمكلفين بالرقابة.
القسم الخامس: سياسات وإجراءات مراقبة ومراجعة سياسات وإجراءات الشركة المتعلقة برقابة الجودة				
من فضلك حدد مدى موافقتك على دور سياسات وإجراءات مراقبة ومراجعة سياسات وإجراءات الشركة المتعلقة برقابة الجودة في دعم الرقابة النوعية بمكاتب وشركات المراجعة				
24				ينبغي أن تضع الشركة عملية مراقبة مصممة لتزودها بتأكيد معقول على أن السياسات والإجراءات المتعلقة بنظام رقابة الجودة مناسبة وملائمة وتعمل بفعالية.
25				تقع المسؤولية الرقابية لنظام رقابة الجودة في الشركة على المدير التنفيذي أو المجلس الإداري للشركاء، بغض النظر عن الخبرة والكفاءة للقيام بالرقابة.
26				التأكد من مواكبة سياسات وإجراءات رقابة جودة المراجعة المعتمدة للتطورات الجديدة في المعايير المهنية والمتطلبات القانونية والتنظيمية المعمول بها دوليًا. (اعتماد معايير دولية)
27				الإشراف المهني على نظام رقابة جودة المراجعة من طرف هيئة حكومية.
28				الإشراف المهني على نظام رقابة جودة المراجعة من طرف هيئة مشتركة بين المهنيين والجهات الحكومية.
29				أن تضع الشركة سياسات وإجراءات لتقوم فرق العمليات بالانتهاء من تجميع ملفات العملية النهائية في الوقت المحدد بعد الانتهاء من صياغة التقرير بصورته النهائية.
30				على الشركة أن تعتمد سياسات وإجراءات للاحتفاظ بوثائق العملية لفترة من الزمن تكفي لتحقيق احتياجات الشركة أو وفقًا لما يقتضيه القانون أو النظام.